الحقيقية والواقعية للشعوب، وليس أفكار السياسيين المتطرّفين»، ذلك ان الظروف الدولية الراهنة «تجعل استعمال القوة لحل المشكلات السياسية أمراً عقيماً»(٤٥).

ويمكن ان نرى موقفاً شبيهاً عند بريجينيف، الذي القى خطاباً سياسياً شاملاً، في أواخر آذار (مارس) ١٩٧١، بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، تطرّق فيه الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حيث أكد، من جديد، الموقف السوفياتي المعروف من التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي. وندّد بالتصلّب الاسرائيلي الذي «ما زال يعترض طريق التسوية السلمية». وأعلن ان بلاده مستعدة للاشتراك مع الدول الكبرى الاخرى في ضمان أية تسوية في الشرق الاوسط وتحويل البحر الابيض المتوسط الى «بحر سلام». ويعني هذا استعداد الكرملين للمشاركة بقوات من عنده مع الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الكبرى لتشكيل قوة الطوارىء الدولية التي كان يفترض ان تتمركز في المناطق المجردة من السلاح بين اسرائيل والدول العربية لاحلال التسوية السلمية. كذلك أصدر المؤتمر قراراً حول «العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية»، استنكر فيه هذا العدوان، وأكد انتصار الحقوق المشروعة لجميع الشعوب العربية، بما فيها الشعب الفلسطيني. وشدّد القرار على التأييد السوفياتي للدول العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي، ودعا الى تضامن دولي أكبر لارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من على الاراضي المحتلة. أمّا قضية الشعب الفلسطيني والكفاح الفلسطيني المسلّح، فلم يرد لهما أي ذكر(٤٦).

واذا ما وسّعنا دائرة البحث، لوجدنا ان معنى «الحقوق المشروعة» (zakonnye prava) أو (legitimate rights) التي تكررت، مراراً، في البيانات والتصريحات والخطب السوفياتية، ان موسكو تعترف بوجود «حقوق» لشعب فلسطين؛ ولكن هذه الحقوق تحدّد وفقاً لاتفاقيات دولية، ووفقاً لميثاق ولقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي، ممّا يجعل، في الواقع، التنفيذ العملي لهذه الحقوق يتوقف على أكثر من عنصر، كارادة الشعب الفلسطيني، وما تسمح به الظروف السياسية الاقليمية والدولية. أكثر من ذلك، لقد جاء في تعليق لاذاعة موسكو، انه لا يمكن قبول حق تقرير المصير لبعض الدول على حساب تجريد شعوب أخرى من «حقوقها الوطنية وأرضها». وعلى ذلك «لا يمكن بناء سلام مستقر من دون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أولاً». ذلك ان الامم المتحدة «أصدرت قرارات عدّة تنصّ على عودة اللاجئين، ودفع تعويض لهم عن ممتلكاتهم التي استولى الاسرائيليون عليها». وجاء في تعليق كتبه أوسفاتوف، ان الآراء التي تنادي بمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن التسوية السياسية بين الدول العربية واسرائيل، او ان أية تسوية يجب ان تعالج من زاوية مشكلة الفلسطينيين، هي آراء «خاطئة وخطرة». والاتحاد السوفياتي، في رأي اوسفاتوف، يعارض التوصل الى تسوية سياسية من دون الاخذ بعين الاعتبار مشكلة الفلسطينيين، ذلك ان أية تسوية لا تأخذ ذلك في اعتبارها ستتجاهل، بالضرورة، «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني. وهناك تقدير «خطر»، أيضاً، وهو ان مشكلة الفلسطينيين يجب ان تأخذ مكان مشكلات التسوية كلها، ممّا يهدّد بوقوع الصدام بين الفلسطينيين والشعوب العربية، ويؤدي الى عزل حركة التحرير الفلسطينية، كما انه يتجاهل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧(٤٧).

تخفي هذه الصياغات، بالطبع، نقاط الخلاف بين الموقفين، السوفياتي والفلسطيني. فعلى الرغم من التشديد على النضال المعادي للامبريالية، والاشارة الى «الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين»، فان موسكو ظلت محافظة على موقفها من ان الحل في الشرق الاوسط عملية تقوم بها الدول المتنازعة، أي استبعاد الفلسطينيين من المفاوضات. كما بدا ان موسكو لم تكن في وارد اعادة